

دراسات محكمة

هندسة العمارة البرلمانية
وسينوغرافيا السياسة

عثمان الزياتي

أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة

23 يوليوز 2021





ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى مقارنة الهندسة المعمارية البرلمانية كمجال حديث في العلوم السياسية، والتي اصبحت تعنى بها حتى الدراسات البرلمانية، وقياس مدى ارتباطها بسينوغرافيا السياسة، أي ان الدراسة تمضي في إظهار مدى أهمية دراسة هندسة وتصميم المجالس البرلمانية ليس فقط كجزء من النهج المؤسسي المادي والجامد في العلوم السياسية. ولكن من خلال بعدها التفاعلي والدينامي عبر التركيز على الجانب الوظيفي، والدلالي والذي يضيف نوعا من السينوغرافيا-هنا تحضر المباني كتصميم وهندسة وتعبير عن عناصر مشهدية للبرلمان من حيث الديكور والزخرفة والتقنيات مع تحديد انماط الجلوس والتفاعل، أي تحديد العناصر البصرية للعرض البرلماني على الممارسة السياسية والبرلمانية.

Abstract:

This study aims to approach parliamentary architecture as a modern field in political science, which has become concerned with even parliamentary studies, and to measure the extent to which it is related to political scenography, that is, the study goes on to show the importance of studying the architecture and design of parliamentary councils not only as part of the material and rigid institutional approach in Political Science. But through its interactive and dynamic dimension by focusing on the functional and semantic aspect, which imparts a kind of scenography - here the buildings are attended as design, engineering and expression of scenic elements of Parliament in terms of decoration, decoration and techniques while defining patterns of seating and interaction, that is, determining the visual elements of the parliamentary presentation - on political practice and Parliamentary.



مقدمة:

يقترح الناقد المعماري "ديان سودجيك Deyan Sudjic" أن مباني البرلمان توفر "شيئاً مشابهاً لمرحلة تم إعدادها لمسرح النقاش السياسي، بينما يصفها عالم السياسة "تشارلز ت Charles T" . كفضاء ل"أداء الطقوس السياسية"، وكذلك الأمر بالنسبة للمنظر السياسي "جون باركنسون John Parkinson" في وصفه للعمارة البرلمانية بأنها "عبارة عن مرحلة من مراحل ممارسة طقوس الديمقراطية". وغني عن البيان أيضا ان كل هذه الاستعارات تمتلك جاذبية منطقية، لكنها تحجب عنا أيضًا أداء المباني ووظيفتها كبيئات مسرحية. إن اعتبار المباني البرلمانية كمراحل للأعمال السياسية يجعلها خلفية ثابتة للفعل، في حين أن فهمها على أنها متواطئة في تنظيم السياسة يجعلها نشطة، ويلفت الانتباه إلى دورها الدرامي والتركيبى أيضا.¹

وفي هذا السياق، أيضا يمكن القول ان المباني البرلمانية تهدف بطبيعتها إلى جذب الانتباه؛ وكلما كان الهيكل أعظم، زادت قوة المصلحة العامة والوطنية ورد الفعل تجاهها. تمثل المباني البرلمانية التقاليد والاستقرار والسلطة؛ إنها تجسد صورة أو الوجود المسيطر للدولة، إذ غالبًا ما تستحضر مُثل الهوية الوطنية والفخر وما يسميه "إيفور إنديك Ivor Indic" "بخطاب القوة".² في الحالات البارزة، قد تعبر بشكل جلي عن دمج جوانب من الذاكرة الوطنية.

وبالتالي، فإن تدمير مبنى البرلمان له تأثير يتجاوز تدمير معظم المباني العامة الأخرى. من الواضح أن الفخامة والقوة، حتى الجلالة، تظهر بوضوح في أروع المباني البرلمانية، وخاصة تلك التي تعود إلى القرن التاسع عشر في أوروبا وأمريكا الجنوبية. كما يمكن للبرلمانات، مثل القصور، أن يكون لها هدف نفسي أو على الأقل تأثير نفسي في

¹ -Andrew Filmer ;Disrupting the 'Silent Complicity' of Parliamentary Architecture :in : <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13528165.2013.818309>

² - Indyk, I. 'The Semiotics of the New Parliament House', in Parliament House, Canberra: a Building for the Nation, ed. by Haig Beck, pp. 42–47. Sydney, Collins, 1988.



تصميمها ومكانها. يُشار إلى تأثيرها الرمزي دائماً على أنه سمة قوية مشتركة بينها. هذه القوة الرمزية، التي تظهر بشكل أكثر وضوحاً في أيقونات زخرفة المبنى، تعمل كمغناطيس وتجلب الاهتمام والتركيز.³

في الأزمنة المعاصرة، جعلتنا الحداثة أكثر انتباهاً للأسئلة المتعلقة بكيفية إنشاء تصوراتنا وتشكيلها، وكيف يتم "التوسط" في فهمنا أو بناؤه بواسطة مجموعة من العوامل التي قد لا تكون موجودة بوعي أو على الفور في أذهاننا. يتم تفسير المباني العامة بشكل متزايد على أنها "بيانات" بالإضافة إلى تمثيلات. كما أشار "جودسيل Godsell" في مقال هام عن العمارة البرلمانية "يجب أن نأخذ العوامل الواعية واللاواعية في الحسبان عند الحكم على بنية المباني التشريعية. وهو يدعي أيضاً أن "تأثير العمارة البرلمانية على الثقافة السياسية يتم بشكل أساسي بواسطة النخب الوطنية". ومن نواح كثيرة، تمثل الهيئات التشريعية والبرلمانات، بطبيعة الحال، ذروة العملية الديمقراطية. لذلك ليس من المستغرب أن تكون المباني التي تضم المجالس التشريعية في كثير من الأحيان مبهرة وجميلة. هذا لأنه تم بناؤها عادة لتعكس بعض أعلى تطلعات الدول. تمثل المباني أهدافاً نبيلة بالإضافة إلى مناظر مثالية لدور الديمقراطية التمثيلية. كما لاحظ "راسل كوب Russell Cope"، "تهدف المباني البرلمانية بطبيعتها إلى جذب الانتباه؛ فكلما كان الهيكل أكبر، زادت قوة المصلحة العامة والوطنية ورد الفعل تجاهها. كما تمثل المباني البرلمانية التقاليد والاستقرار والسلطة؛ فهي تجسد صورة أو حضوراً قيادياً للدولة، كما ان الأعمال الفنية في المباني البرلمانية هي "جزء لا يتجزأ من ... بيئة العمل والمعيشة"، كما تخبرنا الهيئات التشريعية والبرلمانات كثيراً عن بنية الأنظمة السياسية التي هي جزء منها. ان مباني البرلمانات والمباني العامة المهمة الأخرى لا يمكن

³ - Russell L. Cope ;Housing a Legislature:When Architecture and Politics Meet ; Papers on Parliament No. 37 ;November2001 ;in
:https://www.aph.gov.au/About_Parliament/Senate/Powers_practice_n_procedures/~~/link.aspx?id=8998801
CE76444E09057DE3B649FB02F&_z=z



اعتبارها فقط كفضاءات للأداء السياسي ولكن كسينوغرافيا سياسية، كجزء لا يتجزأ من التدرج النشط للسياسة. يتم إنتاج الفضاء السياسي بشكل مشترك من قبل هذه المباني والهيئات والإجراءات التي تؤديها.⁴ في هذه الورقة، نلفي إظهار مدى أهمية دراسة هندسة وتصميم المجالس البرلمانية ليس فقط كجزء من النهج المؤسسي المادي والجامد في العلوم السياسية. ولكن من خلال بعدها التفاعلي والدينامي عبر التركيز على الجانب الوظيفي، والدلالي والذي يضيف نوعاً من السينوغرافيا-هنا تحضر المباني كتصميم وهندسة وتعبير عن عناصر مشهدة للبرلمان من حيث الديكور والزخرفة والتقنيات مع تحديد انماط الجلوس والتفاعل، أي تحديد العناصر البصرية للعرض البرلماني -على الممارسة السياسية والبرلمانية، ومن أجل ذلك نعرض نحو دراسة العمارة البرلمانية كحقل معرفي مهم في مجال العلوم السياسية، ثم نستحضر بعد ذلك مدى تأثير هندسة غرف الجلسات العامة على السلوك البرلماني، وفي مقام آخر نخوض في وظائف المباني البرلمانية و علاقتها بالثقافة السياسية، على أن اضلع الدراسة لن تكتمل دون الانفتاح على مقارنة المباني البرلمانية كمظهر دال على ضمان الشفافية وتجسيد إمكانية الوصول إلى البرلمان. وذلك وفق العناصر التالية:

العمارة البرلمانية كحقل معرفي مهم في مجال العلوم السياسية

عادة ما يكون النقاش حول المباني التي تمارس فيها السلطة غائباً، وإذا أخذناه إلى البرلمان، فإن هذا الغياب يتسع أكثر. تتمتع البرلمانات بالرموز والفن والتاريخ، وهي مجتمعة تمثل ركيزة أخرى من أعمدة الحياة السياسية لمجتمعاتنا. وبهذه الطريقة، تعد البرلمانات جزءاً حيويًا من الأداء الديمقراطي والمساءلة وممارسة نوع من التوازن، لأنها تشكل فضاء للمداولات العامة والمناقشات والاختلاف، ولكنها تشهد أيضاً التبادل المرن للأفكار والاتفاق والمفاوضات. غالباً ما تتعامل العلوم السياسية مع البرلمانات والديناميكيات التشريعية من نهج كمي أو من تحليل

⁴ - Charles T. Goodsell ;The Architecture of Parliaments: Legislative Houses and Political Culture ; British Journal of Political Science ;Vol. 18, No. 3 (Jul., 1988), pp. 287-302 (16 pages) ;Published By: Cambridge University Press ; in : <https://www.jstor.org/stable/193839>.



الخطاب. في بعض الحالات، يتم تحليل قدرات البرلمانيين في التدقيق أمام السلطة التنفيذية وقياس المؤشرات ومعدلات الموافقة على القضايا المهمة مثل الميزانيات والقوانين المهمة، لكن البرلمان تجسد أكثر من مجرد إيراد مؤشرات بشأن القوانين التي تم تمريرها، أو المناقشات حول الصياغة القانونية، على اعتبار ان البرلمان هي انعكاس للتغييرات والاستمرارية في تاريخ البلدان. كما انه نادرا ما تسمع أنباء عن تغيير مقعد نيابي أو أنه بعد التجديد الانتخابي يتم اقتراح زخارف مختلفة أو ترتيب مقاعد أو جدران جديدة.⁵

وعلى هذا الأساس يمكن فهم ميل العلوم السياسية إلى اعتبار العمارة مجرد خلفية لأشياء أكثر إثارة للاهتمام، من قبيل كيف ولماذا يتم اتخاذ القرارات السياسية، وما هي الأدوار التي تلعبها الجهات الفاعلة والمؤسسات في العملية السياسية. ومع ذلك، تظهر السياسات والأنظمة السياسية نفسها في هندستها المعمارية، ويمكن للتمثيلات المادية للمؤسسات العامة أن تخبرنا بالكثير عن الكيفية التي ترى بها الدول نفسها، وكيف تتصور علاقتها مع مواطنيها.⁶ في العديد من البلدان، يرتبط التصميم الخارجي والداخلي للمباني التي تضم المؤسسات السياسية ارتباطاً وثيقاً بهيكل سلطة النظام السياسي المعني. تكشف العمارة السياسية عن دور الانطباع الخارجي الذي ترغب في إسقاطه، والوضع النسبي الذي تتمتع به المؤسسات المختلفة، وكيف تفهم أدوارها الخاصة. لكن العمارة السياسية لا تعكس فقط النظام الرسمي للحكومة؛ إذ يتم التعبير عن الهوية السياسية والثقافة أيضاً من خلال الموقع أو الحجم أو النمط المعماري أو التصميم الداخلي أو شفافية المباني السياسية. تبرز هذه العلاقات المعقدة بين مؤسسات الدولة والثقافة السياسية بشكل خاص في حالة البرلمان المكلفة بجعل التمثيل ملموساً. تتراوح الأمثلة من المساحة المفتوحة "للأغورا" الأثينية القديمة، إلى المساكن الملكية السابقة مثل "قصر بوربون"، مقر الجمعية الوطنية الفرنسية، إلى "المباني الوحشية" في القرن العشرين مثل "قصر سيماس" في ليتوانيا. وفي

⁵ - Emerson Segura Valencia; Arquitectura parlamentaria: poder y escanios; in: <https://www.eluniversal.com.mx/opinion/emerson-segura-valencia/arquitectura-parlamentaria-poder-y-escaños>

⁶ - Julia Schwanholz; Exploring the Architecture of Parliaments – How visible is Democracy?



العقود الماضية، بذلت محاولات متزايدة لجعل التمثيل الديمقراطي مرئيًا من خلال الشفافية والانفتاح على المواطنين.⁷

ان هذا المنحى التحليلي يؤكد أن معظم الدراسات البرلمانية ركزت إلى حد كبير على الوظائف التي تؤديها البرلمانات - التداولية والتشريعية والشرعية والرمزية-، كما طورت الدراسات البرلمانية باعتبارها مجالًا فرعيًا، أنواعًا مختلفة من المؤسسات التشريعية، وقد شكلت التنشئة الاجتماعية للبرلمانيين محورًا مهمًا للبحث حيث سعى العلماء إلى توضيح سبب تصرف المشرعين بالطريقة التي يقومون بها، وتم فحص هذا من منظور الوظيفية والسلوكية ونظرية الدور، وكذلك نظرية الاختيار العقلاني. وعلى الرغم من أن هذه المنظورات ساهمت بشكل كبير في النقاشات الدائرة حول البرلمانات، فقد تم دمج الأفكار التي طورتها بشكل متزايد في مجال توسيع نطاق المؤسسات الجديدة، التي ترى ان المؤسسات ليست مجرد عقود توازن بين البحث عن الذات، وحساب الجهات الفاعلة أو الساحات للقوى الاجتماعية المتنافسة. إنها مجموعات من الهياكل والقواعد وإجراءات التشغيل الموحدة التي لها دور مستقل جزئيًا في الحياة السياسية. كان هناك أيضًا بعض الاهتمام بالطرق التي تشكل بها الهندسة المعمارية لفضاء الأعمال البرلمانية وبعض الاهتمام بأداء الخطاب السياسي في البرلمانات أيضًا.

فقد كان هناك عدد قليل جدًا من أعمال العلوم السياسية التي تطرقت إلى هذا الموضوع على مدى فترة طويلة من الزمن. ان تصميم الغرف البرلمانية يجب أن يُفهم على أنه نتيجة طبيعية لمؤسسات سياسية أخرى مثل النظام الانتخابي وفصل السلطات، وأن له آثارًا لا غنى عنها على العملية السياسية الشاملة. ان تصميم الغرف البرلمانية وتأثيراتها تعتمد على الموروثات التاريخية، بالإضافة إلى هياكل الحوافز العقلانية للجهات الفاعلة. على الرغم من أن كلمة "حقل" تستخدم مجازيًا. بشكل عام، إذا كنا نعلم على الفهم التقليدي بأن القرارات السياسية تُتخذ في "ساحة"، فلا ينبغي أن تكون هذه التصاميم مهمة. وهنا يرى أنصار المؤسسة كيف أن تصاميم "الحقول" و "الساحات" مهمة للسياسة حتى في ذروة المناهج المؤسسية، تم إهمال دراسة تصاميم غرف الهيئات التشريعية إلى

⁷-Ibid.



حد كبير. يبدو هذا غريبًا تمامًا عندما نتذكر أن الغرف (بما في ذلك القاعات وغرف اللجان) هي حرفيًا المجال المادي والساحة لصنع السياسات. لذلك، قد تكون دراسة تصميمات الغرف مجالًا بحثيًا مهمًا للغاية بالنسبة للمؤسسات.

وفي هذا الإطار أصبحت مسألة انفتاح العلوم السياسية على هذا الحقل المعرفي في العصر الراهن ضرورة مؤكدة، على اعتبار أن تخطيط المباني وتصميمها وإدارتها وصيانتها وتفاعلها مع البيئة الطبيعية له تأثير طويل المدى على الأفراد والمجتمعات والدول، ذلك أن نوعية الحياة والازدهار والصحة والرفاهية والسعادة للفرد تتأثر بشكل كبير بالمكان الذي يعيش فيه أو يعمل فيه، وعليه يجب أن يكون هناك دائما سعي وراء تطوير وتحديث المباني، والتي تمكن جميع البرلمانيين من العيش بشكل جيد و تحفزهم على المساهمة الايجابية في بناء المجتمع الذي يعتبر الهدف الرئيسي لصناع القرار أيضا، ويقول "باري جونز Barry Jones" في هذا السياق "تشكل مباني البرلمانات تعبيرات دالة عن العلاقة بين الحكم والهندسة المعمارية، كما تُظهر المباني الإيمان بالهوية الثقافية للأمة، وتخدم غرضين رمزيين في آن واحد: تعمل كرمز قوي للسلطة السياسية داخليًا، أي للناس داخل الدولة، كما يمكن أن تقدم نموذجا مثاليا على المستوى الخارجي يجلب الثقة في تلك الدولة".⁸

وغني عن البيان أيضا أن المباني البرلمانية تحتل مكانًا فريدًا من حيث أنها تعكس وتشكل في نفس الوقت أجزاء من الثقافة الوطنية التي توجد فيها. يمكن التعرف على العديد منها على الفور وتعتبر رموزًا للهوية الوطنية. كثيرًا ما تُستخدم صور قصر وستمنستر ومباني الكونغرس في واشنطن كمراجع مختصرة للمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك للعمليات الديمقراطية والتشريعية التي تحدث داخلهما. كثيرًا ما يُنظر إلى المباني المستخدمة لإيواء برلمان أي دولة على أنها تمثيلات لجوانب الهوية الوطنية بالإضافة إلى مباني العمل. تشير الدراسات التي تبحث في العلاقة بين هندسة المباني البرلمانية وطبيعة العمليات السياسية للمجتمعات بشكل منتظم إلى هذه النقطة: "المباني البرلمانية الوطنية هي من أبرز رموز الحكومة في أي نظام حكم" وعلى سبيل

⁸ - Deyan Sudjic and Helen Jones, Architecture and Democracy. London, Laurence King, 2001, pp. 42–43.



الاقْتباس من دراسة العلاقة بين العمارة والديمقراطية، بحكم تعريف مباني البرلمان هي تعبيرات عن العلاقة بين الحكومة والعمارة. تُظهر المباني الإيمان بالهوية الثقافية للأمة، وتخدم غرضين رمزيين في وقت واحد: العمل كرموز قوية للسلطة السياسية داخليًا، أي للناس داخل الدولة".⁹

إن الاهتمام بدراسة العمارة البرلمانية يتناغم إلى حد كبير مع الاستخدامات الرمزية للسياسة، فقد لاحظ عالم السياسة الأمريكي "موراي إيدلمان Murray Edelman" أن "ملاءمة الفعل للإعداد يتم رسمه بعناية في المجال السياسي لدرجة أننا نادرًا ما ندرك أهمية أو تداعيات العلاقة بين الاثنين". نظرًا للتركيز المتزايد على الأبعاد الأدائية للسياسة الديمقراطية الحديثة، تؤكد ملاحظة "إيدلمان Edelman" إلى أننا نولي اهتمامًا لأبعادها الدرامية والسينوغرافية. هذا هو الحال بشكل خاص عند النظر في المواقع والمساحات التي تعمل كإعدادات لتجمعات السياسة الرسمية، مع كون المباني البرلمانية أحد الأمثلة البارزة. يتم استخدام المباني البرلمانية كما هو محدد كمواقع لتجسيد "الآلية المعقدة للكلام، والاستماع، والتصويت، والتعامل" التي تتطلبها أنظمة الحكم الديمقراطية بحسب تعبير "لاتور Latour"، وبالتالي تمارس تأثيرًا ماديًا على الطرق التي تعمل بها الحكومة ويتفاعل معها الجمهور، كما تؤكد المباني البرلمانية، من خلال الجمعيات الرمزية التي يستحضرها تصميمها وموقعها، على سلطة الدولة وشرعيتها، وتبني إحساسًا بالهوية الوطنية والوحدة وتمثل عمليات الحكم لعامة الناس، ومن خلال البرمجة المكانية -التعبير الداخلي للمساحات والوظائف- تقوم أيضًا بتعزيز وترسيخ إمكانيات معينة للحركة والتفاعل بينما يثبطون الآخرين. بهذه الطرق تكون العمارة البرلمانية قادرة من أجل "إدامة وإظهار وتشكيل الثقافة السياسية". في حين أن هذا يشير إلى مدى تأطير هذه المباني للثقافة السياسية، إلا أنها مهمة للتأكيد على أن معنى وتأثير العمارة البرلمانية يعتمدان بشكل كبير على طرق أدائها. تشترك الهندسة المعمارية في تبادلية عميقة مع

⁹ - Charles Goodsell, 'The Architecture of Parliaments: Legislative Houses and Political Culture', British Journal of Political Science, vol. 18, no. 3, July 1988, p. 287.



الإجراءات والأنشطة التي تتم داخلها وحولها، وكما صرح المهندس المعماري "برنارد تشومي Bernard Chome"،

"المساحات مؤهلة من خلال الإجراءات تمامًا كما يتم تحديد الإجراءات من خلال المساحات".¹⁰

وعليه من المفترض أن تكون العمارة المادية للبرلمانات -أو ينبغي أن تكون- ذات أهمية بالغة لعلماء السياسة، وليس

فقط للمهندسين المعماريين أو المؤرخين المعماريين. وذلك بسبب أن هذه المباني والغرف داخلها ترتبط بطرق مهمة

بالثقافة السياسية، وهم أنفسهم من مصنوعات الثقافة السياسية.

تعتبر المباني البرلمانية الوطنية من أبرز رموز الحكم في أي نظام حكم. من ناحية أخرى، تعتبر المجالس

التشريعية ذات صلة بعلماء السياسة بسبب ما يقولونه عن الثقافة السياسية بشكل واسع والتي تحيط بهم

وتشكلهم. كما أزعج في مكان آخر، فإن هذه المباني، كمراحل مبنية بوعي ذاتي لأداء الطقوس السياسية، قد

يُفترض أنها تعكس المعايير المشتركة للحكم والأنماط الأساسية للسلوك السياسي التي تشكل الثقافة السياسية.

تصميم وهندسة مبنى الجلسات العامة وتأثيراتها على السلوك البرلماني

يعد البرلمان بمثابة المجال الذي تتبلور فيه السياسة حرفياً. إذ هناك تتشكل القرارات الجماعية في إطار محدد،

حيث يتم تنظيم العلاقات بين مختلف الفاعلين السياسيين من خلال الهندسة المعمارية. إن بنية مساحات

التجمع السياسي ليست مجرد تعبير عن ثقافة سياسية، بل إنها تشارك في السياسة. وسواء كان أعضاء البرلمان في

وضع "متبادل" من بعضهم البعض (المملكة المتحدة)، أو في مقاعد مريحة (هولندا)، في كل حالة، فإن المناقشة

ستتطور في جو مختلف تمامًا. كيف تعمل إعدادات أماكن التجمع السياسي، مثل القاعات العامة للبرلمانات، على

صياغة ممارسات صنع القرار؟ كيف يميزون السياسات المختلفة لعصرنا؟

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن كل من "ديفيد مولدر فان دير فيجت David Mulder van der Vegt"

و"ماكس كوهين لارا Max Cohen de Lara" طوراً تصنيفاً لخمسة برلمانات مختلفة (نصف دائرة، مقابل البنوك،

حدوة حصان، دائرة وفصل دراسي) بعد تحليل 193 دولة في الأمم المتحدة. قام المؤلفون، الذي نشرته دار النشر

¹⁰ - Andrew Filmer ;Disrupting the 'Silent Complicity' of Parliamentary Architecture ;op.cit.



الهولندية، XML، بالتقاط في PARLIAMENT، تصنيفًا برلمانيًا يأخذ في الاعتبار بنيته ويربطه بدوره بالجودة الديمقراطية للبلدان، دون أدنى شك، وهذا ما سيتم استظهاره وفق ما يلي:¹¹

+نموذج نصف الدائرة: هو الأكثر شيوعًا، والذي يشير إلى العصور القديمة الكلاسيكية، والذي جعل عودتها الكلاسيكية الجديدة مع الثورة الفرنسية والجمعية الوطنية التي تم إنشاؤها في وقت لاحق. هذا النوع شائع بشكل خاص في أوروبا، حيث تم اعتماد شكل النصف الدائري من قبل الدول القومية المشكلة حديثًا في القرن التاسع عشر. باختيار محاكاة نصف دائرة المسرح اليوناني والروماني في ذروة الحى النيوكلاسيكية، كانت الإشارة إلى العصور القديمة هي إعطاء مجالس الدولة الجديدة هالة من الجاذبية والثبات. على عكس المقاعد المتعارضة، يمزج نصف الدائرة أعضاء البرلمان في كيان واحد. ومع ذلك، كانت الجمعيات اليونانية في متناول جميع المواطنين في ديمقراطية مباشرة، في حين استخدمت الدول الأوروبية التي تم تشكيلها حديثًا العمارة النصفية لتعزيز التوافق بين النخبة الممثلة. التناقض بين الشكل المعماري الذي يستحضر بالنسبة للكثيرين المثل العليا للديمقراطية المباشرة والبنية التي تستوعب النخبة التمثيلية حتى اليوم.

+نموذج المقاعد المتعارضة: يعود هذا النموذج إلى القرن الثالث عشر ويمكن اعتباره نموذجًا أكثر قتالية لأنه يشجع حزبين على رؤية نفسيهما في معارضة واضحة لبعضهما البعض. يشير إلى مقاعد كنيسة القديس ستيفن التي تعود إلى القرن الثالث عشر في قصر وستمنستر القديم الذي كان مقرًا لمجلس العموم من عام 1547 إلى عام 1834 عندما دمره حريق عام 1834.

في أكتوبر 1943، بعد تدمير مجلس العموم في الحرب العالمية الثانية، تمت مناقشة إعادة بناء المجلس. في ذلك الوقت، ناشد ونستون تشرشل أن يحتفظ بنمطه المستطيل بدلاً من استبداله بتصميم نصف دائري أو حدود حصان. أشار تشرشل إلى أن شكله كان ذا أهمية حيوية لأنه كان مسؤولاً عن نظام الحزبين (جوهر الديمقراطية

¹¹- Max Cohen de Lara and David Mulder van der Vegt ;These 5 architectural designs influence every legislature in the world — and tell you how each governs-; washington post ;March 4, 2017 ;in : <https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2017/03/04/these-5-designs-influence-every-legislature-in-the-world-and-tell-you-how-each-governs/>



البرلمانية البريطانية) وفضل النقاش البرلماني، وبالتالي خلق جو أكثر حميمية. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس يضم 427 مقعداً فقط لـ 650 نائباً، مما يعني أنه في الجلسات المكتظة بالكامل يتعين على بعض النواب البقاء على حالهم. نظراً لعلاقتها التاريخية، يوجد هذا التصنيف أيضاً في العديد من دول الكومنولث مثل كندا وبليز وأنتيغوا وبربودا. بالإضافة إلى ذلك، استخدمها المهندس المعماري الشهير لو كوربوزيه في الجلسة العامة للبرلمان الإقليمي في شانديغار، عاصمة ولايتين هنديتين، هاريانا والبنجاب.

وفي جدل ضد إعادة البناء مع غرفة أكبر، أكد تشرشل أن شكل وحجم مجلس العموم كان قوة حاسمة في التأثير على طبيعة المناقشات التي حدثت في داخله: "نحن نصور مبانينا وبعد ذلك بناياتنا تشكلنا".

من المهم بالنسبة لتشرشل أن البرلمان، وتحديدًا مجلس العموم، كان "أداة قوية وسهلة ومرنة للمناقشة الحرة". وأعرب عن اعتقاده بأن طريقة تحقيق ذلك هي غرفة مناقشة "حميمية" مع شعور بـ "الحشد والإلحاح". كانت غرفة صغيرة تعني أن الخطابات المهمة قد يتم تجسيدها في غرفة مزدحمة وأن الوزراء كانوا بحاجة إلى أن يكونوا قادرين على قيادة الفضاء والاستفادة من التوتر. كما أنه يعني أن الغالبية العظمى من المناقشات لن تكون في "الجو المحبط لغرفة شبه فارغة". من المسلم به أن العديد من أعضاء المقاعد الخلفية كانوا أقل إقناعاً من أولئك الذين كانوا على المنصة الأمامية من حيث مزايا إعادة البناء بدون مقاعد كافية، لكن واحد على الأقل علّق على انخفاض نوعية المناقشات خلال الفترة التي اضطر فيها مجلس العموم إلى أن يجتمع في غرفة اللوردات (أطول قليلاً).

نمط حدوة الحصان: النوع الثالث هو هجين من النوعين السابقين، حيث تنحني المقاعد المتناظرة نحو بعضها البعض على جانب واحد من الغرفة لتشكيل حدوة. يظهر هذا الوضع بشكل خاص في العديد من دول الكومنولث مثل أستراليا وماليزيا وجنوب إفريقيا. أيضاً واحد من أجمل مباني البرلمان في العالم، جاتيو سانجشاد في بنغلادش المصمم من قبل المهندس المعماري لويس كان، يجتمع في وضع حدوة الحصان.



نمط الدائرة:¹² هذا هو الأحدث من بين النماذج البرلمانية الخمسة. مستوحاة من النموذج البرلماني الآيسلندي للقرن الثامن، يمكن أن تُنسب الدائرة كمساحة سياسية في المقام الأول إلى المهندس المعماري الألماني غونتر بينيش، الذي قدم في الثمانينيات تصميمًا دائريًا جديدًا جذريًا للغرفة العامة لبرلمان ألمانيا الغربية في بون في ألمانيا ما بعد الحرب. كان الهدف الرئيسي للحلقة هو تمثيل التعددية والمساواة الديمقراطية. ومع ذلك، لم يتم استخدام تصميم بينيش كثيرًا بعد إعادة توحيد ألمانيا، عندما انتقل البرلمان إلى برلين. في مبنى الرايخستاغ الذي تم تجديده، صممه المهندس المعماري نورمان فوستر ويستخدم الشكل نصف الدائري. يوجد حاليًا 11 دولة فقط: الأردن والمغرب وليسوتو وليختنشتاين وميكرونيزيا وسانت لوسيا وساموا والسنغال وسيراليون وسلوفينيا وجزر سليمان وأوزبكستان. البرلمان الدائري الآخر هو Landtag في دوسلدورف، البرلمان الإقليمي لنوردراين فيستفالن في ألمانيا.

+نمط قاعة الدراسة:¹³ يرتبط النموذج الأخير ارتباطًا وثيقًا بالدول ذات الأنظمة الشمولية/الاستبدادية مثل الصين وروسيا وكوريا الشمالية. تكشف مقارنة حجم القاعات العامة أن حجم قاعات التجمع يبدو متناسبًا عكسيًا مع مرتبة الدولة في مؤشر الديمقراطية. أي أن البرلمانات في البلدان الأقل ديمقراطية تجتمع في قاعات أكبر. تعمل هذه النماذج على زيادة مساحة القائد الفردي أمام المشرعين، وبالتالي محاكاة نوع من المؤتمر أو الفصل، ولهذا السبب يطلق عليه قاعة الدرس Classroom. ومع ذلك، في هذا النموذج نجد أيضًا مجلس النواب البرازيلي، الذي صممه أوسكار نيماير. اليوم، تخضع الديمقراطية لضغوط ومطالب مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم، وبهذا المعنى، فإن إعادة التفكير في الآليات والهياكل الديمقراطية التي سادت خلال القرنين الماضيين أمر مفيد وضروري في عالم دائم التغيير. تتمتع العمارة بالقدرة على تشكيل المجتمعات وعرضها، ولكنها أيضًا تشكل الأفكار وتؤثر على صنع القرار الجماعي. ورغم أن جميع البرلمانات الوطنية البالغ عددها 193 برلمانيا تعتقد أنها تمثل تعبيرًا فريدًا عن الهوية الوطنية، فإنها تجتمع كلها في واحدة من هذه الأوضاع الخمسة. وقد تم اختراع معظم

¹² - Emerson Segura Valencia ; Arquitectura parlamentaria: poder y escaños ;op.cit.

¹³ - Ibid.



هذه النماذج في القرن التاسع عشر، ولم يطرأ عليها تغيير يذكر منذ ذلك الحين. على الرغم من الاختلافات الرئيسية بين البلدان والثقافات والتقاليد، فإن هذا العدد المحدود للغاية من النماذج يكشف عن افتقار نظامي للابتكار في بنية البرلمانات. في حين أن العالم خارج أسوار هذه البرلمانات قد تغير إلى حد بعيد، فإن البرلمانات تستجيب لهذه التغييرات من وضع القرن التاسع عشر.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أنه غالباً ما كانت هذه الأنماط والنماذج الخمسة محط نقاشات وجدالات واسعة النطاق خصوصاً من حيث تأثيراتها على السلوك البرلماني بصفة عامة، فمثلاً ينظر إلى الغرفة البرلمانية الأكبر بالضرورة على أنها تغير المزاج وديناميكية المناقشات، وتحفز "أنماطاً معينة من السلوك. كما تميل المساحات الكبيرة والأكثر انفتاحاً إلى أن يتحدث الناس ببطء أكثر، حيث أن شكل وحجم المجلس يكون ذو قوة حاسمة في التأثير على طابع المناقشات التي تدور داخله"، أي يعد بمثابة أداة قوية وسهلة ومرنة للنقاش الحر.

كما أن البيئات العدائية لا تفضي بالضرورة إلى أفضل نتائج السياسة. على الرغم من رؤية تشرشل مزايا في التوتر السياسي و"الإلحاح"، جادل آخرون بأن هذا قد يؤدي إلى صراع غير مثمر، وسلوك غير متعاون وغير منتج في النهاية. جادل البعض بأن الشكل المعارض يناسب بعض الأعضاء، ولكن ليس جميعهم. كانت نانسي أستور من أوائل من تحدثوا ضد تشرشل، وكانت أول امرأة تشغل مقعداً في مجلس العموم. مجادلة ضد اصطفاك الحكومة والمعارضة في مواجهة بعضهما البعض مباشرة، قالت: "لا أعتقد أن المعارك في مجلس العموم ساعدت الديمقراطية". يمكن أن تعمل على الإضرار بأي عضو لا يستمتع ببيئة الصراع ويزدهر فيها. لقد أوضحت ماريان سوير بشكل مفيد النقطة التي مفادها أن "النساء يعتبرن أنفسهن أقل أداءً في سياسة غرفة الخصومة التي تتميز بها أنظمة وستمنستر ذات الأغلبية". وهي تقترح أن التنظيم المادي للغرفة -تخطيط المقاعد مع مواجهة الأحزاب المتعارضة لبعضها البعض. - يشجع "الأنماط الذكورية في السياسة". هذا، من الناحية النظرية على الأقل، من المرجح أن يؤدي إلى هيمنة أولئك الذين يمكنهم تأكيد قوة إرادتهم على التجمع الجماعي. وبالمثل، من غير المحتمل أن يؤدي هذا الترتيب إلى تعزيز تنوع الأصوات التي يجب أن تستوعبها غرفة تمثيلية حقيقية. كما تقترح، قد يكون



أحد الحلول هو التفكير في ترتيب الجلوس ليس عن طريق الولاء الحزبي ولكن حسب المنطقة، حيث يجلس أعضاء من الدوائر الانتخابية المجاورة بجوار بعضهم البعض (كما هو الحال في السويد) أو بالقرعة (كما هو الحال في أيسلندا).¹⁴

وكمحصلة يمكن القول أن طريقة بناء قاعة الجلسات العامة وقاعات اللجان البرلمانية والفرق والمجموعات النيابية يجب أن توفر نوعاً من "الأريحية النفسية" وبالقدر الكافي بالنسبة لأعضاء البرلمان بمعنى أن بيئة بنايات العمل البرلماني يجب أن تكون مجالاً خصباً للتفاعلات الإيجابية وبمنأى عن الانفعالات وبروز مشاعر السخط و الإحباط، وتبلور المواقف السلبية، أي أن مركز الاهتمام هنا ينصب على ما يصطلح عليه بـ "مشاعر مكان العمل workplace emotions" وهو الحقل الذي يهتم بمشاعر وعواطف وانفعالات البرلمانيين في سياق بيئة العمل البرلماني بحمولاتها ودلالاتها، وهي كلها عوامل تساهم في تشكيل الرضا بالعمل البرلماني الذي قد تتقاطع مع الشخصية الإيجابية لدى البرلمانيين ومعهم ترتفع ميولاتهم نحو القيام بواجباتهم التشريعية والرقابية.

وظائف المباني البرلمانية في سياق بناءات الثقافة السياسية/البرلمانية

يتم تحليل بنية المجالس البرلمانية والغرف التشريعية في البلدان حول العالم من حيث علاقتها بالثقافة السياسية. ويُقال أن المباني والمساحات البرلمانية (1) تحافظ على القيم الثقافية للنظام السياسي بمرور الوقت؛ (2) التعبير عن المواقف والقيم السياسية المعاصرة؛ و(3) المساهمة في تكوين الثقافة السياسية. ويتجلى الحفاظ في كيفية احتلال مباني البرلمان للمواقع المقدسة وترمز إلى الدولة وضمان استمرارية التقاليد التشريعية. يتم التعبير من خلال عكس الأهمية النسبية للمجلسين التشريعيين والإدلاء ببيانات معبرة حول دور الأحزاب والمديرين التنفيذيين والمشرعين الفرديين. يمكن أن يتأثر التكوين بالأبعاد المادية للغرف، وترتيب المقاعد، والممرات والمنصات، والعلاقات المكانية بين البرلمان مقابل السلطة التنفيذية. وأضف إلى ذلك أن ظهور البث

¹⁴ - Hahn, Gerhard. Die Reichstagsbibliothek zu Berlin—ein Spiegel deutscher Geschichte: mit einer Darstellung zur Geschichte der Bibliotheken des Frankfurter Nationalversammlung, des Deutschen Bundestages und der Volkskammer: sowie einem Anhang: ausländischen Parlamentsbibliotheken unter nationalsozialistischer Herrschaft. Düsseldorf, Droste, 1997, p. 409. (Veröffentlichung der Kommission für Geschichte des Parlamentarismus und der politischen Parteien in Bonn). (A detailed review of this work by R.L. Cope was published in Legislative Studies, vol. 13, no. 1, Spring 1998, pp. 105–120.



التلفزيوني للجلسات البرلمانية قد يجعل هذه السمات المعمارية أكثر أهمية في تكريس الثقافة السياسية وإظهارها وتشكيلها.¹⁵ ووفق هذه المعطيات أيضا يحدد "جودسيل Godsell"، وظائف العمارة البرلمانية في علاقتها مع الثقافة السياسية وفق العناصر الآتية:¹⁶

+وظيفة الحفظ: ويقصد بها تعبئة القيم الثقافية والحفاظ عليها والحفاظ عليها على مدى فترات زمنية طويلة. حقيقة إن المباني مبنية من مواد متينة مثل الحجر والخشب والمعدن والزجاج مما يعني أن الهندسة المعمارية تؤدي أداءً جيداً كحاملة للأفكار بمرور الوقت. ليس بشكل صريح كما هو الحال في كاتدرائيات العصور الوسطى ولكن بوضوح مدهش، تجسد المباني والأشياء العامة الحالية مفاهيم ثقافية عميقة الجذور في شكلها ومضمونها والتي يتم عرضها بعد ذلك للأجيال اللاحقة لاستيعابها. فيما يتعلق بالمجالس النيابية، فإن المبادئ والأفكار ذات الصلة التي يتم الحفاظ عليها تتعلق بالأمة والدولة والمؤسسة التشريعية نفسها. في بعض الأحيان تمتد هذه الاستمرارية إلى خارج الحدود الإقليمية الأصلية، كما في الحالة الخاصة لإعادة الإنتاج الاستعماري للهندسة البرلمانية.

تحافظ البرلمانات على مضمون الثقافة السياسية بمعناها الأولي عندما تقع على أرض ذات أهمية ثقافية خاصة. من خلال احتلالها لمكان ذي أهمية تاريخية أو رمزية، "يحتفظ" المبنى بهذه الأرضية إلى أجل غير مسمى نيابة عن النظام السياسي، كما يقترح ميلن، غالباً ما تُظهر الواجهات الخارجية للمباني العامة إحساساً خاصاً بالقوة والاستقرار والكرامة، وبالتالي تقدم صورة لسلطة الدولة الدائمة والشرعية. تمتلك المباني البرلمانية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين واجهات قوية دائماً تقريباً. عادة ما يتم تقديمها في أشكال مختلفة من الطراز المعماري الكلاسيكي الجديد مع الأعمدة. فمن خلال إحياء العمارة في اليونان القديمة وروما بوعي ذاتي، تعبر هذه الواجهات عن قيم العقل والقانون وسلطة الحكومة الشرعية؛ وهذه الطريقة، ترتبط الدولة المعاصرة بالعصور القديمة، مما يؤسس استمرارها الزمني دون أدنى شك. تمتد وظيفة المحافظة أيضاً إلى استمرارية المؤسسة

¹⁵ - Charles T. Goodsell ;The Architecture of Parliaments: Legislative Houses and Political Culture ;op.cit.

¹⁶ -Ibid.



التشريعية نفسها. عادة ما تبجل الهيئات التشريعية فضاءاتها البرلمانية. ما لم تتدخل الحرائق أو التدمير في زمن الحرب، يتم الحفاظ على الغرف والمجالس التشريعية التي استخدمت منذ فترة طويلة كشهادة على ماضي جليل. بالطبع قد تحدث إضافات وتعديلات المباني البرلمانية، ولكنها عادة ما تتعلق بزيادة مساحة المكاتب والموظفين بدلاً من التعديلات الكبيرة في الغرف نفسها.

+ وظيفة التعبير عن القيم والأفكار القائمة في الحياة السياسية: وذلك في وقت تشييد المبنى أو إعادة تصميمه أو صقله أو إعادة ترتيبه. إن المجالس البرلمانية ليست مجرد آثار، إنها بيئات مبنية ومساحات مأهولة. إنها لا تعبر فقط عن المحتوى الثقافي الذي يسبق الهيكل - كما في الحفظ - ولكن أيضاً المواقف والسلوك المعاصر. ومن ثم، فإن بنية وظيفة التعبير تعمل كسجل أو مؤشر للحياة السياسية المستمرة، وفي سياق وظيفة التعبير دائماً نجد أن العمارة لا تحافظ على الماضي بقدر ما تعبر عن القيم والمواقف المعاصرة. إنها تشكل شكلاً من أشكال اللغة غير اللفظية التي تنص على سمات الثقافة السياسية التي قد يتم الكشف عنها أو لا يتم الكشف عنها بطرق أخرى. تظهر هذه العبارات بشكل خاص في تصميمات المباني الداخلية، حيث تعمل الأسطح والأشياء المستخدمة كمؤشر للسلوك الحالي.

تتمثل إحدى الطرق التي تشكل بها التصميمات الداخلية البرلمانية بياناً سياسياً في عدد غرف الاجتماع ومكانها وحجمها. عندما يتكون المجلس التشريعي من مجلسين، فإن هذا ينعكس بشكل طبيعي في وجود مبنيين، إذ الاستخدام المزدوج لغرفة واحدة أمر نادر الحدوث. من حين لآخر، يتم التخلي عن نظام الغرفتين لصالح نظام أحادي المجلس، وعندما يحدث هذا، يحدث تحول مماثل معمارياً. في السويد، بعد جدل طويل، تم تشييد غرفة جديدة كبيرة داخل مبنى "ريكسداغ" القديم. في نيوزيلندا، بعد إلغاء مجلس الشيوخ، تم إفراغ غرفته السابقة من معظم الأثاث حتى تكون متاحة لمجموعة متنوعة من الوظائف العامة. كما نجد تباين حتى على مستوى بنية كل غرفة، مثلاً عندما فقد مجلس اللوردات البريطاني معظم قوته الجوهرية، ظلت غرفته في وستمنستر أنيقة كما كانت دائماً، على الرغم من أنه من الجدير بالذكر أنه عندما احترق مجلس العموم أثناء الحرب، كان اللوردات هم



الذين انتقلوا مؤقتًا إلى غرفة الملكة، وليس النواب المنتخبين. في ألمانيا الغربية، لا يتمتع كل من البوندستاغ والبوندسرات بمكانة دستورية متساوية: لا يمكن للبوندستاغ المنتخب شعبيًا أن ينقض في مسائل معينة من قبل البوندسرات، الذي يتألف من المعينين من قبل حكومات لاندر. وعليه، فإن غرفة البوندستاغ والجناح الذي يضمها أصغر بكثير من تلك التي يشغلها البوندسرات. نظرًا لأن أعضاء البوندسرات يمثلون الحكومات وليس المواطنين، فإنهم يمتلكون منطقة جلوس خاصة في غرفة البوندستاغ، "مقاعد البوندسرات".

+ وظيفة التشكيل والتكوين: المساهمة الثالثة للبنية البرلمانية في الثقافة السياسية هي التكوين، فمن خلال هذه الوظيفة، تؤثر العمارة العامة على المستقبل السياسي. يتم إنشاء بيئة مادية تؤثر بشكل غير مباشر على السلوك داخل البرلمانات والحكومات. في حين أن البيئة المادية لا تتحكم بأي شكل من الأشكال في مواقف وسلوك الناس بشكل حاسم، إلا أنها تحدد أفكارهم وأفعالهم بطرق أولية ودقيقة وتفاعلية.¹⁷ كما، لا ينبغي أن تمنعنا استحالة التحليل الدقيق من إدراك التأثير القوي المحتمل للإشارات المزاجية التي تنقلها الإعدادات المادية إلى شاغليها من البشر. أي أن الهندسة المعمارية تساعد في توجيه السلوك وتنظيمه.

وفي سياق التحليل تبرز بشكل جلي وظيفة المباني البرلمانية كحاضنة للثقافة البرلمانية، باعتبارها أحد مكونات الثقافة السياسية والتي بدورها جزء من ثقافة المؤسسات، وهي في مكمها تعد ظاهرة اجتماعية وسياسية وأيديولوجية. فهي لا تشمل الأفاق المؤسسية والوظيفية لتنمية المجتمع المدني فحسب، بل تشمل أيضًا مستوى الكفاءة السياسية للنواب، أي امتلاك المهارات والمعرفة والقدرة على تعزيز التطوير الفعال للأداء البرلماني. إذ تجسد الثقافة البرلمانية المجال الوظيفي للثقافة السياسية: فهي تقوم على ضرورة تكوين وتنمية ثقافة تعاونية بين البرلمان والمجتمع، وكذلك بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية. كما يتضمن إطارها الوظيفي وظائف تعزيز وتوجيه المصالح السياسية، وإضفاء الشرعية، والتنشئة الاجتماعية السياسية، والتمثيل، والتوجيه،

¹⁷ -mos Rapoport, Human Aspects of Urban Form (Oxford: Pergamon Press, 1977, and The Meaning of the Built Environment (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1982).



والتكامل، والوظائف التربوية والتواصلية. وبسبب هذه الوظائف، تعمل الثقافة البرلمانية على تحديث الخطاب العام، في إطار إقامة تعاون في اللعبة البرلمانية توقعًا لممارسة طريقة صنع القرار لتحديد جوهر استراتيجية وتكتيكات الفاعلين السياسيين. وبسبب هذين المفهومين القاطعين، تمت صياغة مصطلح "الثقافة السياسية البرلمانية"، والتي تخلق في سياق الحكم البرلماني مساحة أكبر للتحليل السياسي. وبالتالي، فإن الثقافة السياسية البرلمانية تشمل التنشئة الاجتماعية للفرد وتحديث القيم في الفضاء متعدد المستويات، حيث تعمل النخبة السياسية. إن ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على الثقافة السياسية البرلمانية مشروطة بضرورة ضمان فعالية الأداء البرلماني. ويأخذ هذا الأخير في الاعتبار قضيتين: (1) التنشئة السياسية للشخص و (2) تحديث خطاب النخبة الناجبة¹⁸. وهنا تبرز أهمية العمارة البرلمانية في علاقتها بالثقافة السياسية/البرلمانية.

المباني البرلمانية كتعبيرات دالة على الشفافية وإمكانية الوصول إليها

غالبًا ما يشترك كل من المهندسين المعماريين والبرلمانيين في الاعتقاد بأن المباني تلعب دورًا مهمًا في عملية الاتصال السياسي. ذلك أنه يمكن بالفعل رؤية هذه المباني على أنها تخدم أغراضًا رمزية وتمثيلية يمكن لمواطني الدولة التعرف عليها. ولكن يمكن اكتشاف الاحتمالات الأخرى للتواصل السياسي على أنه متاح في المباني البرلمانية ومن خلالها. وكذلك فيما يتعلق أحدهما بالمصادر التعليمية والمعلوماتية لخدمات البحث والمعلومات البرلمانية.¹⁹ وذلك بحكم أن البرلمانيين لديهم "موارد زائدة" فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات مقارنة ببقية المجتمع. إن الموارد التي تحت تصرفهم وفيرة ويستخدمونها بكثافة خلال فترات الدورات المحدودة عندما تجتمع البرلمانات. ألا ينبغي أن تكون هذه الموارد في متناول المجتمع الذي يخدمه البرلمانيون؟ هذه الفكرة ليست جديدة، رغم أنها جديدة في أستراليا. خطت مكتبة البوندستاغ الألمانية لتصميم غرفة قراءة خاصة بمدخل منفصل للجمهور في تصميم

¹⁸ - Magda Arsenyan; THE DEVELOPMENT OF PARLIAMENTARY CULTURE FROM AN AXIOLOGICAL

PERSPECTIVE: INTERVIEW WITH MARIAM MARGARYAN ; No. 7 May 2019 ; in :

file:///C:/Users/Minfo/Downloads/EUCACIS%20inBrief%20Arsenyan.pdf

¹⁹ - Russell L. Cope ; Housing a Legislature: When Architecture and Politics Meet ; op.cit.



الأحياء الجديدة في بون. بسبب إنشاء برلين كمقر جديد للحكومة والسلطة التشريعية، لم يسر هذا الاقتراح كما هو مخطط له في بون.

إن قضية توسيع البرلمان الأسترالية مثلًا لوصول الجمهور - في ظل ظروف وضمانات مناسبة - إلى الموارد التي يتم تكوينها على النفقة العامة ليست ثورية كما قد تبدو. يتم شرح الفوائد بسهولة وليس من الصعب فهم التحسينات التي يمكن أن تتدفق من الفكرة إلى صورة ودور البرلمان في زمن "الديمقراطية التشاركية". تتبادر إلى الذهن الآثار المترتبة على العمارة البرلمانية. سيكون من المثير للاهتمام متابعة مسار التشاور وصنع القرار الذي سيتم اعتماده في نيو ساوث ويلز إذا كان اقتراح زيادة الإقامة البرلمانية، أو على الأرجح، إعادة تطوير الجيب الرسمي في شارع Macquarie، سيدني. المهندسين المعماريين، مهما كانت النتيجة، سيشاركون بشدة بالتأكيد.²⁰ ودون شك أن الحجم الهائل للمبنى والطبيعة الضخمة لمدخله العام سوف يصوران الهيكل ليس كمبنى برلماني ولكن كمبنى شعبي. يمكن جعل "مجلس الناس" هذا متاحًا بشكل أكبر للجمهور دون المساس بالمطلبات الأمنية؟ هذا له أبعاد رمزية ومادية. إذا كان البرلمان - أي الممثلين المنتخبين - قادرًا على إثبات استقلاليتهم عن السلطة التنفيذية، إذا كان هناك شعور أكبر بالمشاركة والنقاش المفتوح، إذا كانت السلطة التنفيذية أقل بعدًا في "اجتماعها السري"، فأعتقد أن البرلمان قد يكون يُنظر إليه على أنه مكان منفتح ويمكن الوصول إليه بشكل لا لبس فيه للنظر فيما أسماه ميلتون "شؤون الدولة". وإذا كان من الممكن حتى تحقيق بعض من هذا، إذن قد يشعر المجتمع بمزيد من المشاركة والقدرة على الشعور بأنهم جزء من "مسرح دولتنا".²¹

إن المباني يجب أن تعكس في هندستها نموذج البرلمان "المفتوح" الذي يعني، بشكل واضح، أن إجراءاته مفتوحة جسديًا للجمهور. على الرغم من أن هذا ليس دائمًا واضحًا في عصر يكون فيه أمن الشخصيات العامة مصدر قلق ملغًا. ومع ذلك، وجدت العديد من البرلمانات أنه من الممكن تحقيق توازن بين الانفتاح والأمن، بحيث يُنظر

²⁰ -Ibid.

²¹ - Russell L. Cope ;Housing a Legislature:When Architecture and Politics Meet ; Papers on Parliament No. 37 ;November2001 ;in :
https://www.aph.gov.au/About_Parliament/Senate/Powers_practice_n_procedures/~~/link.aspx?_id=8998801CE76444E09057DE3B649FB02F&_z=z



بوضوح إلى البرلمان على أنه ملك للشعب ككل، وليس لأعضائه فقط. في عدد من البلدان، مثل جنوب إفريقيا، من المتطلبات الدستورية أن يتمتع الجمهور بوصول مادي معقول إلى البرلمان. من بين الأمثلة الحديثة على الشفافية، جرب البرلمان الهولندي فتح الاجتماعات الإجرائية لبعض الالتزامات للجمهور، حتى يتمكن المراقبون من رؤية كيفية وضع جداول أعمالهم وترتيب جلسات استماع، كما خصصت العديد من البرلمانات مراكز للمعلومات والتعليم في مبنى البرلمان للزيارات المنظمة والزائرين الفرديين. على سبيل المثال، افتتح مجلس النواب الإيطالي في مايو 2005 مركزًا للمعلومات متعدد الوظائف ومتعدد الوسائط في مبناه، يفتح يوميًا، حيث يمكن للزوار متابعة الإجراءات البرلمانية على الشاشة، والوصول إلى المعلومات حول البرلمان من خلال مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام، والمشاركة بشكل منهجي، وتعد البرلمانات الأخرى أيامًا مفتوحة محددة، سواء في أوقات محددة على مدار العام، أو للاحتفال ببعض الذكرى السنوية الخاصة. الفرصة هي مفتوح لأي مواطن لزيارة مبنى البرلمان والذهاب في جولة مرافقة. يتم ترتيب وقت خاص للأسئلة للضيوف في غرفة البرلمان مع مشاركة أعضاء الحكومة والإجابة على الأسئلة. يعقد البرلمان أيضًا أيامًا إعلامية في المناطق الريفية والمحافظات، حيث يستطيع السكان المحليون استجواب الأعضاء بشأن عملهم.²² كما أن التركيز على حرية وصول الجمهور إلى كل مبنى (بون، وبرلين، وكانبيرا)، وانفتاح الإجراءات في الغرف لا يتم نقله "بشكل رمزي"، ولكن في تفاصيل التصميم والمواد المختارة (الزجاج، على سبيل المثال). ولكن قد يُطرح السؤال عما إذا كانت هذه الميزات والإيحاء بأن المبنى هو بطريقة ما "منزل الشعب" لهما حقيقة أساسية أم أنهما مجرد بناء فكري ممتع.²³

وفي إطار تجديد مبنى الرايخستاغ عام 1960 في برلين (ألمانيا الشرقية سابقًا) مثلًا، طرح أدولف أرندت، عضو البوندستاغ سابقًا، سؤال في سياق حديثه عن "بناء الديمقراطية" عن الشفافية الخارجية وإمكانية الوصول إلى

²² - David Beetham; Parliament and democracy in the twenty-first century: A guide to good practice; Inter-Parliamentary Union 2006; in: <https://www.ipu.org/resources/publications/handbooks/2016-07/parliament-and-democracy-in-twenty-first-century-guide-good-practice>

²³ -- Indyk, I. 'The Semiotics of the New Parliament House', in Parliament House, Canberra: a Building for the Nation, op.cit; p: 45 .



المباني العامة. في الواقع، نقلاً عن ديورا بارنستون، فإن "أيديولوجية الشفافية باللغة الألمانية" مجسدة في العمارة البرلمانية"، والتي تخبرنا كثيراً عن سبب وجود قبة زجاجية مذهلة فوق مبنى الرايخستاغ. كما لاحظت صحيفة نيويورك تايمز في أبريل 1999، "ألمانيا الجديدة، الحساسة للغاية لماضيها، رحبت بشكل غير رسمي بعودة برلمانها إلى الرايخستاغ الذي تم تجديده في برلين. [إنه] مغطى بالزجاج ليرمز إلى الشفافية السياسية التي استندت إليها الدولة في إحياء ما بعد الحرب".²⁴

كما نجد البرلمانات الاسكندنافية مفتوحة بشكل استثنائي. يُسمح للزوار في صالات العرض العامة في الدنمارك وفنلندا والنرويج والسويد بالتقاط صور - بدون وميض - أثناء انعقاد الجلسة التشريعية. حتى بعد هجمات 11 سبتمبر / أيلول الإرهابية على الولايات المتحدة، زيارة كما أن المجالس التشريعية للولايات الأمريكية سهلة بشكل ملحوظ. بعض عواصم الولايات (مثل كاليفورنيا) لديها أنظمة أمان على غرار المطارات عند مداخلها العامة والبعض (مثل مينيسوتا ومونتانا ونيو هامبشاير ونيو مكسيكو) لا تفعل ذلك، ولكن جميعها تعتبر الوصول إلى المشرعين والمسؤولين المنتخبين حقاً عاماً. يتمتع زوار المجالس التشريعية الأمريكية عمومًا بحرية التجول في الممرات وجماعات الضغط، وبالطبع حضور جلسات استماع اللجان ومناقشات مجلسي النواب والشيوخ. حتى أن بعض الولايات تذهب إلى حد السماح للزوار بالتقاط الصور (مرة أخرى، دائماً دون مساعدة الفلاش) من المعارض العامة أثناء انعقاد الجلسة وكل مبنى من مباني الكابيتول الحكومية التي زرتها يسمح للأشخاص بالتصوير غرف المناقشة في الهيئة التشريعية عندما لا تكون في حالة انعقاد. في أستراليا، يسمح البرلمان الفيدرالي وبرلمانات الولايات للزائرين بالتجول حول المباني ويسمحون للناس بتصوير غرف المناقشة الخاصة بهم عندما لا يكونون في جلسة. هذا هو الحال أيضاً في المجالس التشريعية الإقليمية التي زرتها في كندا²⁵. وفيما يتعلق بالجزء الداخلي للمبنى، كان للجماهير الحق في الوصول إلى معظمه، وهي نقطة كانت في الواقع أحد العناصر الرئيسية في تشييد المبنى والتي أدت إلى خفض تكاليف الأمن في الوقت المستحق. مسار. رصدت مائة وتسعة وستون كاميرا

²⁴ - Russell L. Cope ;Housing a Legislature:When Architecture and Politics Meet ;op.cit.

²⁵ - Ibid.



تعمل بنظام الدائرة المغلقة حدود مبنى البرلمان والمناطق الداخلية الرئيسية. أشار إلى أن نشر قوات الأمن يهدد بتوتر الروابط بين أعضاء البرلمان والجمهور. كما أثار مسألة تمويل الأمن البرلماني، منوهاً بموضوع الارتباط بين عدد أعضاء مجلس النواب وعدد ضباط الأمن ونسبة الإنفاق الأمني في الإنفاق البرلماني ككل. أشار السيد "بوستيل Bosteels" إلى أنه على الرغم من فصل السلطات، فإن السلطة التنفيذية تضع موارد الأمن (الموظفين) تحت تصرف البرلمان. يتراوح أفراد الأمن في بلجيكا ما بين ثلاثين إلى ثلاثمائة شخص حسب الحاجة. وكان الأفراد العسكريون الذين تم وضعهم تحت تصرف المجلسين خاضعين لميزانية وزارة الدفاع الوطني. وكان الطاقم البرلماني محسوباً من قبل المجلسين²⁶.

تم بناء المباني البرلمانية بشكل عام لتستمر إلى حد ما أو أقل إلى أجل غير مسمى. كان الشيء نفسه ينطبق على المؤسسات العامة الرئيسية الأخرى. إن مستوى الاستثمار العام المستمر المطلوب، واستحالة التنبؤ بالتغيرات في السياسة والتكنولوجيا والاحتياجات الاجتماعية، كلها تتعارض مع البناء على هذا الأساس. هذه مسألة قابلة للنقاش، لكنها ستستفيد من التحليل الدقيق للمواقف الأساسية التي أصبحت غير ذات صلة بالواقع الحالي. لتغلب على هذه القيود يتطلب تفكيراً إبداعياً قادراً على تصور أدوار جديدة ومختلفة للعمارة البرلمانية في العقود القادمة. إذا، كما نسمع تحدث التغييرات في النظام السياسي بمعدل سريع، حيث تشعر الأحزاب السياسية بالضيق. يتم انتخاب المزيد من النساء لعضوية البرلمانات، لكن التقاليد والترتيبات البرلمانية ليست موجهة بشكل ملحوظ لهذه الحقيقة. كما أصبحت مسألة "العمارة الجنسانية" مشكلة، مع وجود زخم متزايد ببطء لإشراك الجمهور ومشاركته في عمليات التشاور. لم يؤدي الحديث عن الديمقراطية التشاركية بعد إلى العديد من النتائج الملموسة، ولكن كما دعت كارمن لورانس في خطاب لها مؤخراً: من الممكن القيام بعمل أفضل بكثير [مع الحكومة البرلمانية]، لفتح عملية صنع القرار، وإشراك المزيد من النواب وإشراك المجتمع الأوسع، لطرح القضايا فعلياً في المناقشات الحقيقية [وليس فقط الطقوس الفارغة الموجودة]. فقد حان الوقت لإجراء بعض التجارب الجديدة

²⁶ - Herman Nys; Security and access to parliamentary buildings, September 1993; in: <https://www.asgp.co/sites/default/files/documents//IVKRINDIWIVURELWWASLLEIFXBRDTU.pdf>



وتبني مبادئ الانفتاح وإمكانية الوصول والمساءلة، هذه أفكار مثيرة للاهتمام، حتى لو بدت مثالية وتفتقر إلى التفاصيل الملموسة. إن الوضع البرلماني يستحق مناقشات عامة ومدخلات ليس فقط من ذوي الوعي السياسي، ولكن أيضًا من مجموعة من الاهتمامات الاجتماعية، بما في ذلك المهندسين المعماريين. ربما حان الوقت لأن تنظر البرلمانات، في اتجاهات جديدة، وصياغة تطلعات جديدة، والتي قد تتطلب إعادة التفكير في العمارة البرلمانية.



خاتمة:

في عالم اليوم، وبفضل التقدم التكنولوجي وتقنيات الهندسة الحديثة، التي بإمكانها إنتاج صُور واقعية تماماً للمشروع المعماري، يمكن الانفتاح على الجمهور في تصميم مبنى البرلمان الذي يمكن أن يجمع بين التقليد والحداثة والشبكة، وذلك عبر توظيف وسائط التواصل الاجتماعي. حيث يمكن الاطلاع على المشروع وإبداء الآراء والمقترحات بشأنه قبل البدء بالبناء. مما قد يضفي على المبنى قيمة رمزية أكثر ويعطي له هوية حضارية وسياسية معبرة ومعنى دال على الروح الجماعية التشاركية، يعني أن مبنى البرلمان يجب أن يعكس المجتمع الحديث وحاجياته بصورة أكبر. إن العمارة تمهد الطريق لحياتنا لأنها تخلق العالم الذي نعيش فيه. في الوقت الذي تتعرض فيه الديمقراطية لضغط متزايد في أجزاء مختلفة من العالم، فقد حان الوقت لإعادة التفكير في بنية التجمع، ذلك أنه بمجرد بناء البرلمانات، يتم إغلاقها في الوقت المناسب، في حين يمكن للأنظمة السياسية ويجب عليها أن تتكيف مع مختلف المتغيرات القائمة. من الضروري إعادة التفكير في نماذج لصنع القرار الجماعي، حتى وإن كان الأمر صعب للغاية. يمكن أن تكون الهندسة المعمارية إحدى طرق العمل وتجربة النماذج الجديدة الأكثر تناغمًا مع الحياة المعاصرة والتحديات التي نواجهها اليوم.